



بيان

وفد الجمهورية العربية السورية

يلقيه

المستشار

د. عصام الشاهين

أمام

اللجنة الخامسة

حول البند 166

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

نيويورك في 6 أيار 2021

السيد الرئيس،

يود وفدي بداية أن يشكر السيد راماناثان، المراقب المالي على تقديمه تقرير الأمين العام حول تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (الاندوف) الوارد في الوثيقة A/75/685، وتقرير أداء ميزانية القوة الوارد في الوثيقة A/75/615، كما يشكر السيد بونغ رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على تقديمه تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة والوارد في الوثيقة A/75/822/Add.1.

السيد الرئيس،

أُنشئت قوة الاندوف منذ أكثر من ستة وأربعين عاماً بموجب قرار مجلس الأمن رقم 350 لعام 1974 للفصل بين القوات السورية وقوات الاحتلال الاسرائيلي التي تحتل الجولان السوري منذ حزيران 1967. واستمرارها حتى اليوم في تحدي قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، والتي تطالبها بالانسحاب الكامل منه حتى خط الرابع من حزيران 1967. لذلك يؤكد وفدي مجدداً على أن مسؤولية تمويل قوة الاندوف يجب أن يتحملها الطرف المعتدي القائم بالاحتلال انسجاماً مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

السيد الرئيس،

لقد استمرت الجمهورية العربية منذ انشاء القوة بالاحترام الكامل لاتفاقية فصل القوات انسجاماً مع التزاماتها الدولية. ومع ذلك شهدت منطقة عمل القوة خلال الفترة الماضية عدة خروقات إسرائيلية لاتفاق فض الاشتباك، ومنها قيام إسرائيل بختف مزارعين ورعاة وصيادين سوريين واحتجازهم وإخضاعهم للتحقيق قبل إطلاق سراحهم عبر خط وقف إطلاق النار وليس عبر معبر

انتهاكات صريحة لاتفاق فصل القوات لعام 1974، وخرقاً لخط وقف إطلاق النار، وينبغي إلزام السلطات الإسرائيلية بالكفّ عنها.  
السيد الرئيس،

لقد اطلع وفدي باهتمام على تقرير الأمين العام وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ونود أن ننوه إلى الملاحظات التالية:  
يرحب وفدي بالتقدم الذي أحرزته البعثة لتحقيق الأهداف المرسومة لها خلال الفترة 2020/2019.

يأخذ وفدي علماً باحتواء تقرير الأمين العام حول تمويل القوة على تسجيل انتهاكات، لكنه يساوي بين القوة القائمة بالاحتلال والدولة التي هي ضحية لتلك الانتهاكات، وبالتالي فإن تجاهل التقرير لإبراز أن إسرائيل هي الطرف المعتدي يثير العديد من التساؤلات والاستغراب. لذا يؤكد وفدي مرة أخرى على ضرورة التزام القوة بالشفافية والحيادية أثناء تنفيذها لولاياتها، والتأكيد على أن دورها يتمثل في مراقبة اتفاق فصل القوات والكشف عن الطرف الذي يقوم بانتهاكه، وهو إسرائيل.

يلحظ وفدي توصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة 21 من تقريرها المذكور والقاضية بتطلعها إلى تلقي معلومات وأمثلة ملموسة عن أية مكاسب في الكفاءة بفضل التعاون الإقليمي مع البعثات في سياق تقارير الميزانية المقبلة. ويؤكد في هذا السياق على ضرورة الفصل بين عمل القوة وباقي البعثات الأممية الأخرى التي تعمل في سورية أو في المنطقة كون ولاية قوة الأندوف ذات طبيعة عسكرية حصراً، وتقتصر مهمتها بالحفاظ على وقف إطلاق النار ومراقبة اتفاق فض الاشتباك، وبالتالي لا علاقة لها بالشأن الداخلي السوري.

القنيطرة، واستمرارها بتسيير طيران مُسير "درون"، وهي كلها ممارسات تُشكل انتهاكات صريحة لاتفاق فصل القوات لعام 1974، وخرقاً لخط وقف إطلاق النار، وينبغي إلزام السلطات الإسرائيلية بالكفّ عنها.

السيد الرئيس،

لقد اطلع وفدي باهتمام على تقرير الأمين العام وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ونود أن ننوه إلى الملاحظات التالية:

يأخذ وفدي علماً باحتواء تقرير الأمين العام حول تمويل القوة على تسجيل انتهاكات، لكنه يساوي بين القوة القائمة بالاحتلال والدولة التي هي ضحية لتلك الانتهاكات، وبالتالي فإن تجاهل التقرير لإبراز أن إسرائيل هي الطرف المعتدي يثير العديد من التساؤلات والاستغراب. لذا يؤكد وفدي مرة أخرى على ضرورة التزام القوة بالشفافية والحيادية أثناء تنفيذها لولاياتها، والتأكيد على أن دورها يتمثل في مراقبة اتفاق فصل القوات والكشف عن الطرف الذي يقوم بانتهاكه، وهو إسرائيل.

يلحظ وفدي توصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة 21 من تقريرها المذكور والقاضية بتطلعها إلى تلقي معلومات وأمثلة ملموسة عن أية مكاسب في الكفاءة بفضل التعاون الإقليمي مع البعثات في سياق تقارير الميزانية المقبلة. ويؤكد في هذا السياق على ضرورة الفصل بين عمل القوة وباقي البعثات الأممية الأخرى التي تعمل في سورية أو في المنطقة كون ولاية قوة الأندوف ذات طبيعة عسكرية حصراً، وتقتصر مهمتها بالحفاظ على وقف إطلاق النار ومراقبة اتفاق فض الاشتباك، وبالتالي لا علاقة لها بالشأن الداخلي السوري.

يلحظ وفدي اقتراح الأمين العام بأن تخضع وظيفة رئيس وحدة الخدمات العامة (الخدمة الميدانية، الرتبة 7) التابعة لمركز دعم البعثة في مكتب إدارة العمليات والموارد لإعادة ندب وإعادة تصنيف لتصبح وظيفة يشغلها موظف لوجستيات (ف-4)، لكنه يحتاج إلى إيضاح أكثر الذي سنسعى إليه في المشاورات غير الرسمية لهذا البند.

يلحظ وفدي أيضاً بأن توصية اللجنة الاستشارية بإلغاء وظيفة واحدة ممولة من المساعدات المؤقتة العامة لموظف شؤون هندسية (ف-3)، تحتاج إلى إيضاح أكثر الأمر الذي سنسعى إليه في المشاورات غير الرسمية لهذا البند.

لفت انتباه وفدي بأن أنشطة إزالة الألغام التي تقوم بها القوة يمكن أن يشكل نموذجاً جديداً للاكتشاف، وذلك في سياق تنفيذ برامج مكافحة الألغام المرتكزة أساساً على تعزيز المؤسسات الوطنية وعمليات بناء السلام وبرامج مساعدة الضحايا، حيث تبلغ القيمة السنوية لتلك البرامج 45 مليون دولار، وفقاً لتقرير مجلس مراجعي الحسابات للفترة المالية المنتهية بتاريخ 2021/6/30.

السيد الرئيس:

لقد رحبت الجمهورية العربية السورية بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك منذ إنشائها وقدمت لها كل الدعم اللازم، واستمرت الجمهورية العربية السورية منذ إنشاء القوة بالالتزام الكامل باتفاق فصل القوات على أنها مرحلة مؤقتة بانتظار تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتي تؤكد على أن الجولان المحتل جزء لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية، وتطالب إسرائيل بالانسحاب من الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران 1967، وأن قرار ضم الجولان لاغٍ وباطل ولا أثر قانوني له.

وفي الختام، يود وفدي أن يعبر عن تقدير سورية الدائم للمهمة النبيلة التي تضطلع بها قوة الاندوف، كما نود أن نوجه تحية تقدير للدول المساهمة بقوات الاندوف. ويؤكد وفد بلادي على استعدادنا للانخراط البناء والايجابي في المفاوضات المتعلقة بهذا البند.  
وشكراً السيد الرئيس...